

خطاب الحياد السياسي لم يمنع انخراط الجيش الجزائري في المسار الدستوري

ناشطة إلى معارضته عبر الدعوة بالتصويت بـ"لا" خلال الاستفتاء المنتظر.

وباتت مظاهر التناغم بين الرئاسة والعسكر متبادلة بين الطرفين، ف فيما سبق للرئيس تبون أن وجه خطابا للرأي العام من مبنى وزارة الدفاع الوطني، وبث مباشرة على وحدات ومؤسسات الجيش عبر التواصل المرئي، عبر من خلاله عن الخطوط العريضة لأجندته السياسية، فإن قائد الأركان لم يتأخر في توجيه رسالة التكامل من خلال كلمته نهار أمس للتعبير عن انخراط العسكر في المسار الدستوري.

وتحدث السلطة منذ أكثر من أسبوع أذرعها السياسية والأهلية والإعلامية، من أجل إقناع الجزائريين بتزكية الدستور الجديد في الاستفتاء المنتظر، لكن ورقة التوافق لا زالت غير متاحة في ظل المعارضة التي أبدتها بعض الأطراف للمشروع، وتجاهل الشارع لاستحقاقات السلطة.

الرجل الأول في المؤسسة العسكرية لا يبدي اكتراثا لغياب التوافق على الدستور الجديد، رغم بوادر المقاطعة الشعبية والاحتجاجات المناهضة له

ولا زالت قواعد اللعبة غير متساوية بين المؤيدين للدستور وبين المعارضين له، حيث لم يُمكن هؤلاء من فرص التعبير عن مواقفهم الراضية وشروح تصوراتهم للرأي العام عبر وسائل الإعلام الثقيلة، كما لم يستمر التصديق عليها في خوض حملتها المضادة.

وكان رئيس حزب جبهة العدالة والتنمية الإخواني عبدالله جاب الله، قد منع هذا الأسبوع من طرف السلطات المحلية لمحافظة عنابة في شرق البلاد، من تنظيم تجمع شعبي لأنصاره والمتعاطفين معه لحوض حملة رفض الدستور.

ومنذ توليه الرئاسة في ديسمبر الماضي، تعهد عبدالمجيد تبون بمراجعة الدستور -المفصل على مقاس الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة- وطرح المشروع للاستفتاء الشعبي.

وقدمت لجنة من الخبراء، عينها تبون في يناير 2020، نتائج عملها في مارس بعد سلسلة مشاورات مع الأحزاب والشخصيات المعروفة وبعض ممثلي المجتمع المدني.

ويقترح مشروع الدستور "تغييرا جذريا في أسلوب الحكم" من أجل التحضير لبناء "جزائر جديدة".



تناغم بين السلطة والجيش

صابر بليدي

الجزائر - انخرطت قيادة الجيش الجزائري في حملة صريحة لصالح الدستور الجديد المزمع عرضه للاستفتاء الشعبي في مطلع شهر نوفمبر المقبل، وظهر من خطابها الدعائي توظيف رمزية اليوم التاريخي من أجل تمرير مشروع سياسي لم يحقق التوافق المنشود، في ظل مقاطعة شعبية منتظرة، وقرار بعض القوى السياسية بمعارضته.

ودعا قائد أركان الجيش الجزائري الجنرال سعيد شنقريحة، في تصريح له أدلى به السبت، خلال زيارته العملية إلى مقر الناحية العسكرية الأولى (البلدية)، الجزائريين إلى الانخراط القوي في مسار الاستحقاق الدستوري، وعبر عن دعم الجيش له، الأمر الذي يعزز فرضية التناغم بين مؤسستي الرئاسة والعسكر، رغم الأصوات الداعية إلى ضرورة حياد المؤسسة في التجاذبات السياسية.

وكان الجنرال شنقريحة، قد صرح في وقت سابق لصحيفة نيويورك تايمز بأن "الجيش الجزائري يقف على الحياد في المسائل السياسية، وأنه لا يتدخل في التجاذبات الحزبية"، وذلك عادة زيارة وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر للجزائر خلال الأيام الماضية.

ويبدو أن مسألة حياد الجيش في الملفات السياسية تحمل تعريفات مختلفة بين قيادة العسكر وبين بعض القوى السياسية، ف فيما لا يتوانى الأول في التعبير عن دعمه للخيارات السياسية للسلطة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون، تصر قوى المعارضة الراديكالية على أن مواقف المؤسسة تنطوي على "انحياز للسلطة على حساب باقي الجزائريين في التيارات الأخرى".

وصرح قائد أركان الجيش، من مقر الناحية العسكرية الأولى، بأن "الشعب الجزائري سيسطر بمناسبة الاستفتاء على مشروع الدستور، ملحمة عظيمة في سبيل الوطن سيحفظها التاريخ وتصورها الذاكرة الجماعية للأمة قاطبة".

وأضاف "إن الملحمة ستكون لبنة قوية أخرى يعلى بها الشعب الابي شأنه بين الأمم والشعوب، من خلال مشاركته القوية في هذا الاستفتاء الحاسم، وإن شباب الجزائر سيكونون على موعد مع القدر ليصنع تاريخ بلاده ويرسم معالم الجزائر الجديدة، وذلك إلى جانب إخوانه في الجيش الوطني، ليقفوا سدا منيعا في وجه المتآمرين الذين لن يفلحوا أبدا في تدنيس بلاد الشهداء".

ويبدو أن خطاب الرجل الأول في المؤسسة العسكرية غير مكثرت بحالة غياب التوافق على الدستور الجديد، رغم بوادر المقاطعة الشعبية واستمرار الاحتجاجات السياسية وتوجه أحزاب

والمعتاديين معه لحوض حملة رفض الدستور. ومنذ توليه الرئاسة في ديسمبر الماضي، تعهد عبدالمجيد تبون بمراجعة الدستور -المفصل على مقاس الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة- وطرح المشروع للاستفتاء الشعبي.

وقدمت لجنة من الخبراء، عينها تبون في يناير 2020، نتائج عملها في مارس بعد سلسلة مشاورات مع الأحزاب والشخصيات المعروفة وبعض ممثلي المجتمع المدني.

ويقترح مشروع الدستور "تغييرا جذريا في أسلوب الحكم" من أجل التحضير لبناء "جزائر جديدة".

كورونا يشعل الأسعار وينهك القدرة الشرائية للتونسيين

ارتفاع الأسعار يقابله توقف لقطاعات واسعة عن العمل



الأوضاع الاقتصادية تزداد سوءا

كما دعا المواطنين إلى تجنب اللهفة في اقتناء المسلزمات اليومية حتى يقطعوا الطريق أمام المضاربين وغلاء الأسعار.

وأثرت جائحة كورونا على الأوضاع المعيشية في البلاد، حيث أسهم الوباء في إحالة الآلاف على البطالة فضلا عن تداعيات إجراءات الحجر الصحي على الاقتصاد المتردي.

وتبعاً للإكراهات الصحية والاقتصادية التي فرضها الوباء يتوقف العمل في عدة مؤسسات، شهدت نسب البطالة ارتفاعا مقلقا، وسجلت قطاعات الصناعات الميكانيكية والكهربائية، والنزل والمطاعم والنساء والأشغال العامة أعلى نسب التغييب وبلغت 93.3 في المئة.

ويرى مراقبون أن أزمة كوفيد - 19 عمقت الهوة يظهر عاطلين جدد كما ارتفعت مجددا البطالة لدى حاملي الشهادات العليا.

وارتفعت نسبة البطالة إلى حدود 18 في المئة خلال الثلاثي الثاني من السنة الجارية مقارنة بالثلاثي الأول حيث كانت في حدود 15.1 في المئة حسب ما أفرتة نتائج المسح الوطني حول السكان والتشغيل للثلاثي الثاني من سنة 2020 للمعهد الوطني للإحصاء.

وتقدر نسبة البطالة في صفوف الشباب من 15 إلى 24 سنة بـ36.5 في المئة وتوزع على 37.3 في المئة لدى الإناث و36 في المئة لدى الذكور. ووفقا لبيانات حكومية، كلفت الجائحة الحكومة التونسية خسائر بقيمة 5 مليارات دينار (1.83 مليار دولار) ما ساهم في تعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد.

بنفس الإمكانيات ونفس الحقوق، مع توقف العمل في عدة مؤسسات ما يطرح مشكلة اقتصادية واجتماعية فعلية.

من جهته، أفاد رئيس منظمة الدفاع عن المستهلك سليم سعدالله أن "ظاهرة ارتفاع الأسعار ليست حكرا على تونس، بل هي ظاهرة موجودة في سائر بلدان العام وعمقتها جائحة كورونا التي خلفت ركود السلع والاقتصاد".

وأضاف سعدالله في تصريح لـ"العرب"، "الارتفاع موجود لكن ليس مثل الموجة الأولى للوباء في ظل وجود مضاربين ومحتكرين للسلع والبضائع" مؤكدا أن "فرق المراقبة الاقتصادية تقوم بدورها الرقابي وتسجل كل الإخلالات والتجاوزات".

وأشار إلى أن "الارتفاع يشمل أساسا أسعار الخضار فضلا عن مواد التنظيف من مواد معقمة وكمادات وغيرها تبعاً لأزمة كورونا العالمية".

وتابع "نحن بالمرصاد لكل التجاوزات وطالبنا وزير التجارة ورئيس الحكومة بتكثيف الجهود والعمل المشترك للتصدي لهذه الظاهرة".

ولم يقتصر ارتفاع الأسعار على المواد الاستهلاكية فقط، بل تجاوز ذلك ليشمل تداعيات وباء كورونا بارتفاع أسعار التحاليل الكاشفة للإصابة بالفيروس.

وسبق أن أعرب سليم سعدالله عن استياء منظمة الدفاع عن المستهلك من الارتفاع غير المبرر لأسعار التحاليل وبعض المواد الطبية الأخرى، داعيا المستهلك إلى ضرورة الالتزام بالوصفات الطبية مباشرة من الأطباء وتجنب التهافت على اقتناء الأدوية والفيتامينات بتعلة الوقاية.

عمقت أزمة الوباء من المصاعب الاقتصادية في تونس، في ظل الارتفاع المشط لأسعار المواد الاستهلاكية. ويرى خبراء الاقتصاد أنها مسألة مرتبطة بمستوى الدخل الفردي الضعيف للتونسيين وارتفاع مؤشرات البطالة والفقر التي زادت حدتها مع الجائحة.

خالد هدوي

تونس - رفع وباء كورونا المستهلك في تونس أسعار البضائع في الأسواق والمحلات التجارية، ما زاد من الأعباء المالية على كاهل المواطن الذي تشهد قدرته الشرائية ترجاعا غير مسبوقة.

وأرجع معهد الإحصاء هذا التطور، وفق تقرير نشره على موقعه الرسمي حول مؤشر أسعار الاستهلاك العائلي، إلى الارتفاع المسجل في أسعار التبغ بنسبة 5.9 في المئة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات بنسبة 1.1 في المئة.

وأفاد الخبير الاقتصادي معز الجودي في تصريح لـ"العرب"، "أن مؤشرات التضخم المالي في حدود 5.4 في المئة". وأرجع الجودي ارتفاع الأسعار إلى نقص الاستهلاك وضعف القدرة الشرائية للمواطن، فضلا عن تزايد نسبة العاطلين عن العمل بالف عاقل جديد جراء الجائحة.

وأضاف "الطاقة الشرائية هي العلاقة بين مستوى الأجور والأسعار والسلع والنقص يتقل كاهل المواطن"، مشيرا إلى أنه "من المتوقع أن تتجاوز نسبة البطالة 21 في المئة مع نهاية السنة الحالية، فضلا عن 200 ألف عاطل عن العمل فقدوا عملهم بسبب كورونا".

وتواجه الحكومة التونسية الجائحة في ظل سيادة اللامساواة التي تجعل المجتمع لا يواجه الصعوبات والازمات

والتنمية الأخوانية عبدالله جاب الله، قد منع هذا الأسبوع من طرف السلطات المحلية لمحافظة عنابة في شرق البلاد، من تنظيم تجمع شعبي لأنصاره والمتعاطفين معه لحوض حملة رفض الدستور.

ومنذ توليه الرئاسة في ديسمبر الماضي، تعهد عبدالمجيد تبون بمراجعة الدستور -المفصل على مقاس الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة- وطرح المشروع للاستفتاء الشعبي.

وقدمت لجنة من الخبراء، عينها تبون في يناير 2020، نتائج عملها في مارس بعد سلسلة مشاورات مع الأحزاب والشخصيات المعروفة وبعض ممثلي المجتمع المدني.

ويقترح مشروع الدستور "تغييرا جذريا في أسلوب الحكم" من أجل التحضير لبناء "جزائر جديدة".

الجيش الليبي يجدد التزامه باتفاق وقف إطلاق النار

طرابلس - أكد الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر التزامه بوقف إطلاق النار من أجل إنجاح العملية السياسية وقطع الطريق على الأطراف المستفيدة من بث الفوضى في البلاد.

ورحب الجيش الليبي في بيان بـ"أي تقارب بين الليبيين من أجل إنهاء الأزمة على كافة الأصعدة".

وأضاف بيان الجيش "نضع إمكانيات القيادة العامة تحت تصرف الشعب الليبي لإنجاح الحل الليبي - الليبي من أجل الاتفاق والتوافق على الحلول الناجحة المبنية على الثوابت الوطنية والنوايا الطيبة".

وجدد الجيش الليبي دعمه لكل تقارب بين الليبيين من أجل إنهاء الأزمة، مؤكدا التزامه بوقف إطلاق النار من أجل إنجاح العملية السياسية، مقابل استعداده للرد في حال وقوع أي استفزاز.

يأتي ذلك في وقت تتواصل فيه المساعي الدولية والإقليمية من أجل تقريب وجهات النظر بين طرفي الصراع، بغية التوصل إلى حل ينقذ البلاد الغارقة في الفوضى منذ سنوات. وفي هذا الصدد، شهدت الساحة الليبية مؤخرا عددا من اللقاءات التي عقدت في المغرب والفاخرة بهدف إنجاح الحوار السياسي بين الفرقاء الليبيين.

وحذر الجيش الليبي ميليشيات حكومة الوفاق في طرابلس من "مغبة الإقدام على أي عمل عدواني يستهدف مواقع الجيش الليبي".

وأشار إلى أن لديه معلومات تفيد بأن "الميليشيات الإرهابية تخطط للقيام بعمل عدواني، يسبق هجومها على خط سرت الجفرة".

وأضاف بيان الجيش الليبي أن "وسائل إعلام محسوبة على حكومة الوفاق تعمل على زعزعة الأوضاع من خلال بث إشاعات مبنية على أكاذيب وادعاءات مفبركة لا أساس لها من الصحة، وتدعى قيام ما وصفتهم بعناصر مسلحة من المرتزقة الأجانب